كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

العمل اللائق فى ظل الليبرالية الجديدة:
دراسة تقويمية للعاملين بالمشروعات الصغيرة بمدينة الفيوم

رسالة مقدمة من

أحمد رجب أحمد على

مدرس مساعد بقسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الفيوم

للحصول على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع

تحت إشراف

أ.د. أمينة محمد بيومى
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع،
كلية الآداب، جامعة الفيوم

د. مؤمن الشافعى
مدرس علم الاجتماع،
كلية الآداب، جامعة الفيوم

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة إلى **الكشف عن مدى توافر معايير العمل اللائق لدى العاملين بالمشروعات الصغيرةبمدينة الفيوموذلكفى ظل سياسات الليبرالية الجديدة،** حيث حاول الباحث تقويم مدى توافر المؤشرات المتعلقة بالأبعاد الأربعة للعمل اللائق المتمثلة فى فرص العمل، حقوق العمال، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعى؛ وذلك بهدف تقويم الفروق بين المعايير المتمثلة فى أبعاد ومؤشرات العمل اللائق، والأداء المتمثل فى الواقع الفعلى للمشروعات الصغيرة. كما سعت الدراسة إلى تقديم نموذج لتقويم العمل اللائق بالمشروعات الصغيرة، يحدد الأبعاد والمؤشرات التى يمكن استخدامها فى القياس، فضلاً عن الآليات التى يمكن أن تسهم فى معالجة جوانب العجز فى العمل اللائق لدى العاملين فى هذا القطاع.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بالعينة، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات من (٢٠٠) عاملاً من العاملين بالمشروعات الصغيرة بمدينة الفيوم فى مختلف الأنشطة التجارية والخدمية والصناعية.

وقد كشفت الدراسة عن وجود عجز بنسب متفاوتة فى معظم أبعاد العمل اللائق فى هذا القطاع. وتتمثل مؤشرات هذا العجز على وجه الخصوص فى عدم الاستقرار فى العمل، وعدم كفاية الأجر، وساعات العمل الطويلة، وعدم توافر فرص كافية للتدريب وتنمية المهارات، والفجوة النوعية فى الفرص والأجر، وعدم القدرة على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وعدم وجود عقد عمل يحدد العلاقة بين العمال وصاحب العمل، وغياب التأمين الصحى والاجتماعى، وعدم وجود ممثلين عن العمال للدفاع عن مصالحهم، وعدم وجود عضوية بالجمعيات والنقابات العمالية.

وقد أوصت الدراسة بضرورةتفعيل القوانين المتعلقة بالعمل، خاصة ما يتعلق منها بالأجر، وساعات العمل، وعقد العمل، والتأمين الصحى والاجتماعى على العاملين، والحق فى الحصول على إجازات فى الظروف الطارئة، وتبنى سياسات عمل صديقة للأسرة. فضلاً عن تفعيل دور النقابات والجمعيات المدافعة عن حقوق العاملين

بالمشروعات الصغيرة، حتى لا يجد العامل نفسه منفرداً فى مواجهة آلة الرأسمالية الجديدة التى تسعى فقط إلى تعظيم أرباحها على حساب حقوق العمال ومصالحهم. هذا إلى جانب ضرورة تدخل الدولة فى الأسواق وتشديد الرقابة على أصحاب المشروعات الصغيرة من أجل التأكد من توافر شروط العمل اللائق لدى العاملين فيها، وذلك من خلال المفتشين التابعين للتأمينات الاجتماعية والأمن الصناعى والصحة والبيئة وغيرها من الجهات الرقابية. وتوفير برامج تدريبية مدعمة من قبل الدولة لتنمية مهارات الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتشجيع التعليم الفنى، وتغيير المفاهيم المرتبطة بالعمل اليدوى، و الحوار الثلاثى بين ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال من أجل التعرف على المشكلات التى تواجه العمال وأصحاب العمل والمساعدة فى حلها من خلال سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة. كما أوصت الدراسة بضرورة دمج سياسات العمل اللائق فى خطط التنمية التى تتبناها الدولة، وتشجيع فكر العمل الحر من أجل توفير فرص عمل للشباب، وهو ما يسهم فى علاج مشكلة البطالة من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العمالة، مما يساهمفى تحسين الأجور وظروف العمل بقطاع المشروعات الصغيرة.

الكلمات الدالة :

١- العمل اللائق.

٢- الليبرالية الجديدة.

٣- المشروعات الصغيرة.

٤- فرص العمل.

٥- حقوق العمال.

٦- الحماية الاجتماعية.

٧- الحوار الاجتماعى.